

المنطقة العربية: من سايكس - بيكو إلى الشرق الأوسط الجديد

إعداد: الدكتور / محمد إبراهيم عاصي⁽¹⁾ | الجمهورية اللبنانية

دكتوراه في العلاقات الدولية والقانون الدولي⁽¹⁾ / الجامعة الإسلامية في لبنان

E-mail⁽¹⁾: assimohamad1988@gmail.com | <https://orcid.org/0009-0004-2967-0275>

البروفيسور / عادل خليفة⁽²⁾ | الجمهورية اللبنانية

دكتوراه في العلاقات الدولية والقانون الدولي

أستاذ في الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية⁽²⁾

<https://doi.org/10.70758/elqarar/10.30.16>

تاريخ النشر: 2026/6/15	تاريخ القبول: 2026/6/4	تاريخ الاستلام: 2026/5/22
------------------------	------------------------	---------------------------

للاقتباس: عاصي، محمد إبراهيم⁽¹⁾، خليفة، عادل⁽²⁾، المنطقة العربية: من سايكس - بيكو إلى الشرق الأوسط الجديد، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة، المجلد العاشر، العدد 30، السنة 3، 2026، ص-ص 366-394.

<https://doi.org/10.70758/elqarar/10.30.16>

المُلخَص

تتناول هذه الدراسة تحولات النظام الإقليمي في الشرق الأوسط من مرحلة ما بعد «سايكس-بيكو» وصولاً إلى ديناميات «الشرق الأوسط الجديد»، في ظلّ الصراعات الإقليمية ما بعد عام 2003. كما تبحث في العوامل الجيوسياسية والاستراتيجية والقانونية التي أعادت تشكيل موازين القوى، مع التركيز على أدوار الفواعل الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وإيران، وتركيا، وإسرائيل. وفي هذا الإطار، تعتمد الدراسة منهجاً تحليلياً إستراتيجياً، يستند إلى قراءة تاريخية وتفكيك للممارسات السياسية والعسكرية، وصولاً إلى تحليل السيناريوهات المحتملة لمستقبل المنطقة. كما تبحث في إشكاليات القانون الدولي المرتبطة باستخدام القوة في ظلّ تراجع فعالية قواعده أمام التحولات الميدانية. ومن ثم، تخلص الدراسة إلى أنّ الشرق الأوسط يتّجه نحو حروب ممتدة وإعادة توزيع للنفوذ، دون إنهاء رسمي للنظام الإقليمي، مع بروز مؤشرات على تجاوز ترتيباته التقليدية. كما تشير إلى محدودية قدرة أيّ طرف على فرض هيمنة شاملة، في ظلّ توازنات معقدة وتعدّد الفاعلين. وعليه، تطرح الدراسة تساؤلات حول مستقبل الدولة الوطنية وإمكانية إعادة رسم الحدود، أو إعادة إنتاج النظام الإقليمي ضمن صيغ أكثر مرونة.

الكلمات المفتاحية: الشرق الأوسط، سايكس-بيكو، النظام الإقليمي، توازنات القوى، الصراعات الإقليمية.

The Arab region: from Sykes-Picot to the new Middle East

**Author: Researcher / Dr. / Mohammad Ibrahim Assi⁽¹⁾ | Lebanese Republic
PhD in International Law and International Relations⁽¹⁾ / Islamic University of Lebanon**

E-mail⁽¹⁾: assimohamad1988@gmail.com | <https://orcid.org/0009-0004-2967-0275>

**Prof. Dr. / Adel Khalifa⁽²⁾ | Lebanese Republic
PhD in International Law and International Relations⁽²⁾**

Professor at the Lebanese University, Faculty of Law and Political and Administrative Sciences⁽²⁾

<https://doi.org/10.70758/elqarar/10.30.16>

Received : 22/5/2026

Accepted : 4/6/2026

Published : 15/6/2026

Cite this article as: Assi, Mohammad Ibrahim⁽¹⁾, Khalifa, Adel⁽²⁾, *The legal framework for protecting privacy in the digital environment, The Arab region: from Sykes-Picot to the new Middle East, vol 10, issue 30, Third year, 2026, pp. 366-394. <https://doi.org/10.70758/elqarar/10.30.16>*

Abstract

This study examines the transformations of the regional system in the Middle East from the post-Sykes-Picot period to the dynamics of the “New Middle East,” in light of the regional conflicts after 2003. It also examines the geopolitical, strategic, and legal factors that have reshaped the balance of power, with a focus on the roles of regional and international actors, most notably the United States, Iran, Turkey, and Israel. In this context, the study adopts a forward-looking analytical approach, based on a historical reading and deconstruction of political and military practices, leading to an analysis of possible scenarios for the future of the region. It also examines the problems of international law related to the use of force in light of the decline in the effectiveness of its rules in the face of field transformations. Hence, the study concludes that the Middle East is moving toward protracted wars and a redistribution of influence, without a formal collapse of the regional system, with signs emerging of its transgression of traditional arrangements. It also indicates the limited ability of any party to impose comprehensive hegemony, in light of complex balances and multiple actors. Accordingly, the study raises questions about the future of the nation-state and the possibility of redrawing borders, or reproducing the regional system within more flexible formulas.

Keywords: Middle East, Sykes–Picot, Regional System, Balance of Power, Regional Conflicts.

مقدمة

شكل الشرق الأوسط أحد أكثر الأقاليم عرضة لإعادة الهندسة السياسية والجيوستراتيجية، في سياق تفاعلات معقدة بين الإرث الاستعماري، وبناء الدولة الوطنية. وتدخلات القوى الكبرى، وصعود مشاريع إقليمية ذات رؤى مختلفة والأحداث والتحويلات التي طرأت منذ قيام إسرائيل. وقد مثلت اتفاقية سايكس بيكو (1916) لحظة تأسيسية لهذا المسار، إذ لم تقتصر آثارها على ترسيم حدود جغرافية جديدة، بل أسهمت في إنتاج بنية سياسية هشّة للدول العربية الحديثة، قائمة على التفكك وضعف السيادة، وارتهاان الأمن الوطني لترتيبات خارجية.

وعلى امتداد قرنٍ من الزمن، تعرّض الإقليم لسلسلةٍ من التحويلات العميقة. كان أبرزها على الإطلاق قيام «إسرائيل» وما رافقه من صراعٍ ممتد لم يكن في جوهره صراعاً حدودياً فقط بل صراعاً على الهوية والموارد والوظيفة المباشرة لهذا الإقليم في النظام الدولي.

كانت نهاية الحرب الباردة وبروز مشاريع كبرى لإعادة تنظيم الشرق الأوسط، ولا سيما مشروع «الشرق الأوسط الجديد» أو الكبير. هي بداية دخول المنطقة مرحلة جديدة اتسمت بتكثيف التدخلات الخارجية وقد تحولت بعض الدول في دورها السيادي إلى أدوار وظيفية (سوريا مثلاً) ضمن معادلات أمنية واقتصادية أوسع. كما برزت قضايا الطاقة والممرات البحرية الإستراتيجية، والهيمنة التكنولوجية والعسكرية، كقضايا أساسية في إعادة تشكيل الصراع.

حالياً، تعيش المنطقة حالة غليان غير مسبوق، تتقاطع فيها الحرب على النفوذ مع أزمات الدولة الوطنية، وتتصاعد فيها احتمالات الصراع الإقليمي الواسع، لا سيما في ظل التوترات المرتبطة بإيران. وتحوّل الدور الإسرائيلي، وتبدّل مواقف القوى الإقليمية في الخليج العربي إلى تركيا وبلاد الشام. ويأتي هذا البحث في محاولة لفهم هذه التحويلات ضمن سياقها التاريخي والبنوي.

تتبع أهمية البحث من معالجته لموضوع آني وحالي له علاقة بمصير المنطقة ومستقبلها، فهو يسعى إلى تفكيك الأسس التاريخية والفكرية للصراع في المنطقة وربطها بالممارسات الحالية ويعلّل أدوار الفاعلين الإقليميين والتأثير على ميزان القوى وتعمق أهميته في محاولة استشراف السيناريوهات المحتملة لمستقبل المنطقة في ظلّ الصراعات الأميركية والإسرائيلية على الممرات البحرية والطاقة.

إشكالية البحث المركزية هي كيف أسهمت الجذور التاريخية والفكرية للمشروع الصهيوني، إلى جانب السياسات الدولية والإقليمية، في إعادة إنتاج أنماط الهيئة وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وهل يمكن إنشاء شراكة إقليمية عادلة تحفظ السيادة وتؤسس لسلام دائم؟

وينتج عن هذه الإشكالية تساؤلات عدة:

1- ما هي طبيعة الفكر السياسي - الأمني الإسرائيلي من التأسيس؟

- 2- ما هو مدى تأثير اتفاقيات السلام العربية – الإسرائيلية في السلام في المنطقة؟
- 3- ما هي أسباب الحرب على إيران والسيناريوهات المحتملة؟
- 4- هل هناك إمكانية لبناء إطار شراكة إقليمي يعدّ من الهيمنة؟
وقد انطلقنا في الفرضيات التالية:
- 5- تسهم أدوار بعض الدول الإقليمية في إعادة توزيع الوظائف الجيوسياسية بما يخدم ترتيبات أمنية جديدة.
- 6- ترتبط النزاعات حول الممرات البحرية والطاقة بإعادة تشكيل خرائط النفوذ أكثر من كونها صراعات محلية.

يعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي في توضيحه للجذور التاريخية لتشكيل النظام الإقليمي العربي منذ اتفاقية سايكس - بيكو وتحليل نشأة الفكر الصهيوني وتطوره. والمنهج التحليلي لتحليل سلوك الفاعلين الإقليميين والدوليين (لبنان، تركيا، سوريا، دول الخليج، إسرائيل، الولايات المتحدة)، من خلال تفكيك المصالح والأدوار الوظيفية، وأشكال التحالف والصراع ودراسة الاتفاقيات السياسية (كامب دايفيد، أسلو، وادي عربة) وأخيراً المنهج الاستشراقي (السيناريوهات) وقد وظف الاستشراق مستقبل الصراع الإقليمي، ولا سيما ما يتعلق بالحرب على إيران، ومصير الممرات البحرية الإستراتيجية (هرمز - باب المندب) وإمكانية الهيمنة أو التوازن الإقليمي.

أما حدود البحث فهي من الناحية الزمنية تمتد من اتفاقية سايكس بيكو (1916) حتى أحداث (2026)، ومن الناحية المكانية تم التركيز على دول المشرق العربي والخليج العربي وتركيا، إيران مع تناول «إسرائيل» كفاعل مركزي. وقد قسمنا بحثنا هذا إلى قسمين القسم الأول يعنى بدراسة الإطار المفاهيمي والنظري ويتناول الفكر الإسرائيلي والطموحات التاريخية وحروب إسرائيل في الإقليم واتفاقيات التسوية في المنطقة أما القسم الثاني فقد تناول أدوار الفاعلين الإقليميين والدوليين واستشراق مستقبل المنطقة.

القسم الأول: سايكس بيكو وطموحات إسرائيل التاريخية

المبحث الأول: اتفاقية سايكس - بيكو: الاتفاقية التي قسّمت بلاد الشام

تعرف اتفاقية سايكس بيكو بأنها اتفاق سري تم بين المملكة المتحدة وفرنسا بمصادقة من الإمبراطورية الروسية لأجل تقسيم منطقة الهلال الخصيب بين بريطانيا وفرنسا. وذلك من أجل تحديد مناطق النفوذ في غرب آسيا بعد انهيار الدولة العثمانية المسؤولة عن هذه المنطقة أثناء الحرب العالمية الأولى (1.1 أنطونيوس، 1987، ص 86). تمثل اتفاقية سايكس بيكو (1916) لحظة تأسيسية في تشكّل النظام الإقليمي العربي الحديث، ليس فقط بوصفها اتفاقاً لتقاسم النفوذ بين بريطانيا وفرنسا، بل باعتبارها نموذجاً لإعادة هندسة المجال السياسي في الشرق الأوسط وفق منطق استعماري وقد جرى تقسيم وترسيم الحدود بمعزل عن الواقع الاجتماعي والتاريخي للسكان المحليين، ما أسهم في نشوء دول قطرية ذات سيادة قانونية لكنها تفنقر إلى السيادة الفعلية والاستقلال الحقيقي وكان أبرز النتائج:

أ- الاحتلال الفرنسي والبريطاني: تم تقسيم منطقة الهلال الخصيب بموجب الاتفاق وقد أخذت فرنسا الجزء الأكبر من الجناح الغربي من سوريا ولبنان ومنطقة الموصل في العراق، وقد امتد نفوذ بريطانيا من طرف بلاد الشام الجنوبي متجهاً إلى الجانب الشرقي ليشمل بغداد والبصرة وكافة المناطق الواقعة بين المنطقة الفرنسية في سوريا والخليج العربي، كما قرروا وضع فلسطين تحت الإدارة الدولية المتفق عليها بين فرنسا وبريطانيا وروسيا.

• أطراف الاتفاقية - السفير مارك سايس (1879 - 1919) مستشار سياسي ودبلوماسي بريطاني كان متخصصاً بشؤون الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الأولى وقع عام 1916 على اتفاقية سايكس - بيكو عن بريطانيا.

• جورج بيكو: دبلوماسي فرنسي (قنصل فرنسا في بيروت) قام بمهام دبلوماسية مختلفة خلال الحرب العالمية الأولى كإنتدابه لمباحثات الاتفاقية مع روسيا وبريطانيا وكذلك إجراء مفاوضات مع الملك حسين في الحجاز.

ب- خيانة أوروبا للعرب:

في الوقت الذي كان العرب يسعون لأخذ حقهم في تأسيس دولة عربية كانت تقام مفاوضات سرية بين دول فرنسا وروسيا وبريطانيا لأجل تقاسم السلطنة العثمانية والتي من ضمنها البلاد العربية (2.1 علوان، ص 65).

ت- احتلال روسيا لتركيا:

تم التوقيع عام 1915 على اتفاق سري بين روسيا وفرنسا وبريطانيا ينص على حق روسيا في الاستيلاء على المضائق التركية والمناطق المجاورة لها مثل: بحر الدردنيل وبحر مرمرة وجزء من شاطئ آسيا الصغرى.

ألزمت روسيا بضرورة الاعتراف لفرنسا وبريطانيا في امتلاك أقاليم تركيا الآسيوية، على أن يتم تحديد هذه الحقوق بمقتضى اتفاق آخر خاص لذلك. كما طالبت بإخضاع الأماكن المقدسة

وشبه الجزيرة العربية لحكم إسلامي إضافة إلى ضم جزء من إيران إلى منطقة النفوذ البريطانية (3.1 ماثرن، 1993، ص 73). وأدى هذا النمط من التشكل إلى إنتاج دول تعاني هشاشة بنيوية في شرعيتها السياسية وقدرتها على الضبط الداخلي، الأمر الذي جعلها أكثر قابلية للاختراق الخارجي وإعادة التوظيف ضمن ترتيبات إقليمية ودولية لاحقة. وعليه، يمكن النظر إلى سايكس بيكو لا كحدث تاريخي منته، بل كبنية مستمرة التأثير في مسار عدم الاستقرار الإقليمي (4.1 سلامة، 1987، ص 29).

فقرة أولى: الحركة الصهيونية - سرديات الأمن، مرونة الحدود، ومنطق الردع

نشأت الحركة الصهيونية في أوضاع أوروبية مأزومة، وقد تبلورت أواخر القرن التاسع عشر آخذةً طابعاً استيطانياً منظماً، يرتكز على فكرة إقامة كيان قومي لليهود في فلسطين وقد حمل هذا الخيار منذ البداية أبعاداً جيوسياسية واضحة، نظراً لطبيعة الأرض المختارة وموقعها في قلب العالم العربي.

اكتسبت الحركة الصهيونية اهتماماً سياسياً وإعلامياً هاماً في أوروبا والعالم مع انعقاد مؤتمرها الأول بين 29 و31 آب 1897 في مدينة بال السويسرية وقد توج المؤتمر أعماله بإعلان قيام الحركة الصهيونية العالمية التي اتخذت من فيينا مقراً لها.

باشر وايزمن اتصالات مكثفة مع بريطانيا وأثمر جهده «وعد بلفور، الذي مهد القيام لدولة إسرائيل بعد ثلاثة عقود (5.1 الجزيرة، aljazeera.net تاريخ الدخول 20 شباط 2026).

تشكلت العقيدة الأمنية الإسرائيلية حول ثلاث ركائز، التفوق العسكري والردع، ومرونة مفهوم الحدود. فالأمن في التصور الإسرائيلي ليس حالة دفاعية، بل ممارسة استباقية دائمة، تبرر استخدام القوة خارج الحدود الرسمية للدولة متى اقتضت موازين القوى ذلك. يقول محمد حسنين هيكل «إن الدولة الإسرائيلية بنيت منذ نشأتها على افتراض التهديد الدائم، ما جعل القوة العسكرية عنصراً تأسيسياً في الهوية السياسية للدولة لا مجرد أداة من أدواتها (6.1 هيكل، 1998، ص 45).

يعزّر هذا التصور بغياب نظام أمين إقليمي جامع وهذا ما أكدّه غسان سلامة حين قال «إن فراغ البنية الأمنية العربية أتاح لإسرائيل تحويل تفوقها العسكري إلى أداة» لإعادة صياغة قواعد النظام الإقليمي (7.1 سلامة، 1987، ص 112).

وتعود نشأة العقيدة إلى أوائل الخمسينيات من القرن العشرين وأول من وضعها هو دايفيد بن - غوريون وقامت على الأسس التالية:

• **تعزيز قوة الردع:** من خلال بناء قدرات عسكرية تردع أعداء إسرائيل عن المبادرة إلى شن حرب ضدها.

• **الحسم:** عندما يفشل الردع وتتدلع الحرب، يجب أن تكون إسرائيل قادرة على نقل الحرب إلى أراضي الخصم والسعي للحسم بأسرع ما يمكن (8.1 الشريف، تاريخ الدخول 20 شباط 2026).

بمرور الوقت تغيرت المعطيات الجيوسياسية المحيطة بإسرائيل تغيراً جذرياً، فاحتلالات حرب

حزيران 1967 منحتها العمق الإستراتيجي الذي افتقرت إليه أثناء قيامها، ثم إن معاهدتنا السلام مع مصر والأردن أزالتا الخطر من ناحيتهما ومع ذلك ظلت العقيدة الأمنية دون تغيير حتى حرب لبنان عام 2006 «عقيدة الضاحية» حيث تعرضت الجبهة الداخلية المدنية الإسرائيلية لأول مرة في تاريخ الحروب العربية - الإسرائيلية، لقصف يومي ومكثف بالصواريخ وقد استمرت 33 يوماً، يومها استخلصت القيادة الإسرائيلية أن العقيدة تفنقر إلى مكون الدفاع. كما أعيدت الأهمية إلى دور القوات البرية نظراً لقدرتها على الحسم.

يبدو أن «عقيدة الضاحية» الجديدة من الناحية العلمية ترى أن كل اللبنانية هم «السيد» وكل الفلسطينيين «حماس» وكل إيران «أحمدى نجاد» وينظرهم هذه العقيدة لو تم اعتمادها سابقاً لكانوا وفروا مشكلات كثيرة. هذا التوجه عكس تغييراً في السياسة الإسرائيلية التي كانت تفصل بين حزب الله وحكومة لبنان. وهي بذلك تدعو في كل مرة تقوم المقاومة بعملية ضدها إلى تدمير أي قرية لبنانية تطلق منها النيران ومهاجمة البنى التحتية في لبنان (9.1 المجذوب، 2018، ص 882 - 883).

ظهرت إبان حرب لبنان ثلاثة مفاهيم أمنية جديدة ذات صلة بالعقيدة القتالية الإسرائيلية وهي «كي الوعي» «جزّ العشب» «ونهج هنيئعل» المفهوم الأول ابتدعه موشيه يعلون وزير الدفاع السابق إبان انقراضة الأقصى يقوم على توجيه ضربات ساحقة إلى المقاومة الفلسطينية والمدنيين على حد سواء لجعلها يدركان أن إسرائيل لا تهزم وأن المقاومة عبء، أما المفهوم الثاني فيعني تكرار الحرب كلما بدا أن «العشب» راح ينمو بمعنى زيادة قدرات المقاومة، والمفهوم الثالث إلى نهج انكشف في الحرب الأخيرة على غزة ومفاده أنه في حال خطف جندي إسرائيلي يجب أن يبادر القائد المحلي إلى العمل فوراً لإحباط عملية الخطف ولو سبب ذلك قتل المخطوف (10.1 حيدر، 2015).

مثلت عملية «طوفان الأقصى» لحظة انكسار مفصلية في مسار الأمن القومي - الإسرائيلي ولم تقتصر تداعياتها على الفشل الاستخباراتي والعملياتي بل طالت الأسس الفكرية التي قامت عليها العقيدة الأمنية الإسرائيلية منذ بن غوريون وجابوتنسكي. فقد بنيت هذه العقيدة لعقود على نظرية «الجدار الحديدي» التي تفترض إخضاع الخصم عبر تفوق عسكري ساحق.

دخلت المؤسسة الأمنية العسكرية خلال عام 2024 - 2025 مرحلة جديدة جعلت من «المنع الاستباقي» أولوية مركزية في عقيدتها الأمنية حيث لم يعد الهدف مقتصرًا على تأجيل المواجهة أو تحييد التهديدات بصورة مؤقتة بل اتجه إلى تحوّل جذري في الواقعين الجيوسياسي والديموغرافي بما يضمن عدم تكرار هجوم 7 أكتوبر وفي هذا السياق انهارت فرضية السيطرة عن بعد لتحل مكانها «السيطرة الميدانية المباشرة» عبر سياسات التهجير القسري وإقامة مناطق عازلة عميقة والتدمير المنهجي للبنى التحتية بهدف تحويل المناطق المصنفة معادية إلى فضاءات غير قابلة للحياة.

ضمن هذا التحوّل بلورت إسرائيل تصوراً دفاعياً جديداً يقوم على ثلاث ركائز لتأمين وجودها الكياني وإعادة تشكيل محيطها الجغرافي، أما الركيزة الأولى فهي تعزيز الدفاع العميق داخل الأراضي الإسرائيلية من خلال تكثيف الحواجز الأرضية وتحسين تحصينات المستوطنات الحدودية.

الركيزة الثانية تقوم على ما تسميه إسرائيل «خط الدفاع الأمامي» أو الاحتلال الوقائي حيث يخطط لإنشاء نطاقات أمنية داخل أراضي الدول المجاورة يشمل ذلك إقامة منطقة عازلة واسعة داخل قطاع غزة ومنطقة أخرى جنوب الليطاني انطلاقاً من نقاط حدودية في لبنان إلى جانب نطاق أمني يمتد ليشمل كامل الجنوب السوري بما يضمن إبعاد أي قوى أو ميليشيات مسلحة عن حدود إسرائيل». أما الركيزة الثالثة فهي نزع السلاح الشامل من المناطق المهدهدة عبر تجريفها من الأسلحة الثقيلة والصاروخية وإبعاد الفاعلين المسلحين «حزب الله - حماس» (11.1 عبد الحليم، تاريخ النشر 2/1/2026 تاريخ الاطلاع 20/2/2026).

ويرى ريشارد سي شنايدر كاتب ومحلل في صحيفة نويه تسورخير تسايونوغ الألمانية (12.1 تاريخ النشر 2 يوليو 2025، Swissinfo.ch، تاريخ الدخول 28/شباط/2026) أن هذا التحول الجذري في العقيدة الأمنية والعسكرية في أعقاب هجوم 7 أكتوبر أصبح «الوضع الجديد الطبيعي» وهو نهج يقوم على الاستباق والقضاء على المخاطر المحتملة قبل أن تتجسد بدل الاكتفاء برد الفعل أو الاحتواء، فإسرائيل اليوم تتبنى مقاربة أمنية استباقية مستهلمة من «عقيدة بيغن» تقوم على الضربات الوقائية كما قصف المفاعل النووي العراقي عام 1981 وقد تجلى هذا التحول بالعمليات الجوية ضد المنشآت النووية الإيرانية، والتي لا تهدف إلى الرد، بل إلى منع التهديد قبل ظهوره. هذا التغيير يرتبط بالمشهد السياسي الإسرائيلي حيث تهيمن قوى يمنية ودينية متشددة على الحكومة. هذا التوجه الجديد يضع الأمن فوق القانون الدولي.

وباعتقادنا، أن هذا النهج الاستباقي قد يفضي إلى تصعيد دائم ومخاطر يصعب السيطرة عليها.

فقرة ثانية: الحروب العربية - الإسرائيلية وتفكك منطق الأمن الجماعي

شهد الصراع العربي - الإسرائيلي خمس حروب نظامية هي:

1- **حرب 1948:** تطلق عليها إسرائيل مصطلح «حرب الاستقلال» أما العرب فيعرفونها باسم حرب فلسطين أو «النكبة» وقد نشبت عقب إعلان قيام إسرائيل في 15 مايو/ أيار 1948 حيث قامت قوات من خمس دول عربية (مصر، الأردن، سوريا، لبنان والعراق) بدخول «إسرائيل» لمنعها من القيام على أرض فلسطين وقد استمرت العمليات العسكرية حتى كانون الثاني / يناير 1949. وقد أدت هذه الحرب عملياً إلى تأكيد تقسيم فلسطين وخروج الآلاف من ديارهم ليتحولوا إلى لاجئين.

2- **حرب 1956:** عرفت باسم «حرب السويس» وتسمى بالعدوان الثلاثي عقب تأميم قناة السويس من قبل الرئيس المصري جمال عبد الناصر، على خلفية رفض البنك الدولي بإيعاز أمريكي، تقديم قرض لمصر لبناء السد العالي مما أدى إلى قيام كل من فرنسا وبريطانيا بالتنسيق مع إسرائيل بشن هجوم شامل على مصر ودخول القوات الإسرائيلية إلى سيناء وهو ما اعتبرته فرنسا وبريطانيا ذريعة للتدخل في منطقة القناة وقد انسحبت إسرائيل عام 1957 من سيناء.

3- **حرب 1967:** تعرف عربياً «بالنكسة»، أما إسرائيل فتعرفها بحرب الأيام الستة. مثلت هذه الحرب كارثة لم تمح آثارها إلى اليوم، حيث تعرضت جيوش ثلاث دول عربية لهزيمة ساحقة من جانب القوات الإسرائيلية خلال أيام 5 - 10 حزيران 1967، وقد احتلت إسرائيل خلالها شبه جزيرة

سيناء المصرية وهضبة الجولان السوري والضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين إضافة إلى القدس الشرقية التي كانت القوات الأردنية تسيطر عليها ولا تزال نتائج الحرب تمثل العقبة الرئيسية أمام التسوية السلمية للصراع.

4- حرب 1973: تعرف بحرب السادس من أكتوبر أو العاشر من رمضان عربياً. بينما تطلق عليها إسرائيل «حرب يوم كيبور» أو عيد الغفران. وقد قامت القوات المصرية والسورية في إطار خطة عسكرية مشتركة، بشن هجوم مفاجئ ضد القوات الإسرائيلية في سيناء والجولان. تحطمت على أثره خطوط الدفاع الأولى الإسرائيلية تماماً. وقد تمكنت القوات المصرية من تثبيت مواقعها على مسافة 15 - 20 كلم شرق قناة السويس. وقد تراجعت القوات السورية إلى خطوط 5 أكتوبر ثم توقف القتال وبدأ في أعقاب الحرب مفاوضات لفض الاشتباك الذي تم فعلياً في بداية عام 1974 (13.1 الجزيرة).

5- حرب 1982: تعرف باسم حرب لبنان، هي واحدة من التطورات الحادة في مسار الصراع العربي الإسرائيلي، فقد قامت القوات الإسرائيلية بغزو لبنان لتدمير قواعد منظمة التحرير الفلسطينية. وتقدمت لتحاصر القطاع الإسلامي من بيروت لمدة عشرة أسابيع. قبل أن تتسحب بعد التوصل إلى اتفاق بشأن خروج «القوات الفلسطينية» من لبنان وكانت أهم نتائجها قيام إسرائيل بتوسيع «الشريط الحدودي» الذي كانت قد احتلته في جنوب لبنان عام 1978 وارتكاب قوات الكتائب اللبنانية تحت حمايتها مذبحه صبرا وشاتيلا وتعرض الجيش الإسرائيلي بقيادة شارون لهزة عنيفة (14.1 عبد السلام، تاريخ 21/شباط/2026، aljazeera.net).

لم تقتصر الصراعات المسلحة إلى الحروب النظامية الكبرى بل تضمنت أنماطاً متعددة بحجم يصعب حصره فربما لم يخل أسبوع واحد منها منذ بداية الصراع وهي تتراوح بين عمليات عسكرية ذات أبعاد إستراتيجية وصدّات مسلحة شبه عسكرية وأعمال عنف مسلح منظم. كقصف إسرائيل لمفاعل أوزيراك العراقي عام 1980 وعمليات المقاومة في لبنان طوال فترة التسعينات والانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987) والثانية (2000) والتسللات المحدودة عبر الحدود كما كان يجري على الحدود الأردنية - الإسرائيلية لمسارات طويلة وأعمال عنيفة ذات طابع خاص كاختطاف بعض المنظمات الفلسطينية للطائرات في السبعينات و اغتيال إسرائيل لـ «أبو جهاد» عام 1989 وارتكاب مجزرة صبرا وشاتيلا عام 1982 وعمليات حماس ضد إسرائيل 1996 و2001 وهو ما شكل حالة حرب لا تحكمها قواعد محددة بين العرب وإسرائيل (1.15 حرب، 1987، ص 117). إن الحروب الصغيرة لم تكن ترتبط بطبيعة المراحل التي يمر بها الصراع وهي لا زالت تدفع إلى حالة الحرب وأحداث السابع من أكتوبر في فلسطين والحرب الأخيرة والمستمرة على لبنان حتى 2026 خير شاهد على هذه الحالة إضافة إلى التوتر الحاصل مع إيران وحرب الأيام الاثنا عشر الأخيرة. إن الحروب العربية الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام 1948 تشكل الإطار العملي لترسيخ العقيدة الأمنية الإسرائيلية وقد أدت إلى إعادة توزيع موازين القوى في المنطقة وقد أسهمت إلى جانب نتائجها العسكرية (لا سيما في أعقاب أحداث أكتوبر) وانهيار الدولة في سوريا إلى إضعاف فكرة الأمن الجماعي العربي وتحويل الصراع من مواجهة إقليمية شاملة إلى صراعات مجزأة تقودها أغلب الأحيان حركات المقاومة وغير متكافئة مع إسرائيل.

المبحث الثاني: تداعيات سايكس بيكو واتفاقيات ابراهام:

فقرة أولى: اتفاقيات كامب ديفيد:

في 26 مارس 1979 وعقب محادثات كامب ديفيد وقع الجانبان على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وكانت المحاور الرئيسية للمعاهدة هي إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات ودية بين مصر وإسرائيل، وانسحاب إسرائيل من سيناء التي احتلتها عام 1967 بعد حرب الأيام الستة، وقد تضمنت الاتفاقية أيضاً ضمان عبور السفن الإسرائيلية قناة السويس واعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية كما تضمنت الاتفاقية أيضاً البدء بمفاوضات لإنشاء منطقة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة والتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 (16.1 ويكيبيديا، تاريخ الاطلاع 21/ شباط /2026).

إن معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية لم تؤد على الإطلاق إلى تطبيع كامل في العلاقات بين مصر وإسرائيل حتى على المدى البعيد فكانت الاتفاقية تعبير غير مباشر عن استحالة فرض الإرادة على الطرف الآخر وكانت علاقات البلدين تتسم بالفتور فحتى اليوم لم ينجح السفراء الإسرائيليين في اختراق الحاجز النفسي والاجتماعي والسياسي والثقافي الهائل بين مصر وإسرائيل. إضافة إلى العديد من القضايا العالقة بين الدولتين، وأهمها التزام إسرائيل التوقيع على معاهدة منع انتشار النووي، مسألة محاكمة مجرمي الحرب من الجيش الإسرائيلي المتهمين بقضية قتل أسرى من الجيش المصري في حرب أكتوبر وقد حددت مصر مطالباتها بالنظر في القضية عام 2003 وقضية الأموال التي تعتبرها مصر منهبوبة نتيجة استخراج إسرائيل للنفط في سيناء لمدة 6 سنوات (17.1 فهمي، 2006، ص 408).

لقد أنهت الاتفاقية حالة الحرب بين مصر وإسرائيل وقد فتح الاتفاق وإنهاء حالة الحرب الباب أمام مشاريع لتطوير السياحة خاصة في سيناء وقد تحسنت علاقة البلدين الدبلوماسية والاقتصادية مع أوروبا وأمريكا كما أن عضوية مصر عُلقت في الجامعة العربية عام 1979 إلى عام 1989 نتيجة التوقيع على الاتفاقية (18.1 الجوادى، 2000، ص 447).

فقرة ثانية: اتفاقية وادي عربة 260 / أكتوبر 1994

تعرف بمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية وقد أنهت حالة الحرب رسمياً التي كانت قائمة بين البلدين منذ 1948 وقد أسست لعلاقات دبلوماسية متبادلة بينهما. وقد تناولت إلى جانب إنهاء حالة العداء تسوية الخلافات الحدودية وقضايا المياه كما وضعت أسساً للتعاون في مجالات متعددة مثل السياحة والتجارة.

تتضمن عدداً من المبادئ تتعلق بالحدود والعلاقات الدبلوماسية والتعاون والأمن والدفاع والقدس والمياه واللجئين الفلسطينيين (19.1 ويكيبيديا، تاريخ الاطلاع 21/ شباط /2026).

مرت هذه المعاهدة بمحطات حرجة وقد واجهت تحديات سياسية وأمنية أثرت على العلاقات بين البلدين وقد بدأت الاتفاقية بالاهتزاز بعد رسالة الملك حسين لنتنياهوو 1997 عبر فيها عن استيائه مما ترتبه إسرائيل في المنطقة بعد مجزرة قانا في جنوب لبنان وبناء المستوطنات في القدس الشرقية وحفر الأنفاق أسفل المسجد الأقصى وهو ما رآه الأردن نقصاً لهذه الوصاية الهاشمية

على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس إضافة إلى حادثة الباقورة في آذار 1997 وأزمة خالد مشعل الذي تعرض لمحاولة اغتيال على يد الموساد حيث هددت السلطات بقطع العلاقات مع إسرائيل وقد توترت العلاقات بين الأردن وإسرائيل على ضوء الحرب المشتعلة في غزة بعد أحداث 7 أكتوبر 2023 وقد صرح الأردن على لسان وزير خارجية أيمن الصفدي «أن اتفاقية وادي عربة في خضم ما ترتكبه إسرائيل من جرائم أصبحت ليست أكثر من وثيقة على رف يغطيها الغبار» (20.1 bbc.com/arabictartecles / تاريخ الاطلاع 21/ شباط /2026/C3rxx797/Wme).

كما صرح الأردن أن السلام وصل إلى أقصى حالات البرود موضحاً أن الأردن أوشك على «تمزيق معاهدة السلام جراء الحرب الدائرة في قطاع غزة. كما أن الاتفاقية شهدت جدلاً مؤخراً بعد رفض حكومة إسرائيل طلب عمان تمديد اتفاقية المياه لخمس سنوات واكتفت بتمديدتها ستة أشهر بضغط أمريكي (21.1 [bbc](http://bbc.com) تاريخ الاطلاع 21/ شباط /2026).

وقد تراجع حجم التبادل التجاري بين إسرائيل والأردن جراء الحرب الأخيرة على غزة ليبلغ 35 مليون دولار بانخفاض نسبة 14 بالمئة مقارنة بحزيران 2023.
فقرة ثالثة: اتفاقية أوسلو (1993):

اتفاقية أوسلو المعروفة رسمياً باسم إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي هي اتفاق سلام وقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الأمريكية في 13 سبتمبر 1993. وبموجبها التزمت منظمة التحرير الفلسطينية على لسان ياسر عرفات بحق دولة إسرائيل في العيش بسلام وأمن والوصول إلى حل لكل القضايا الأساسية المتعلقة بالأوضاع الدائمة من خلال المفاوضات وطبقاً لذلك تدين منظمة التحرير استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى وتعديل بنود الميثاق الوطني للتماشي مع التغيير.

وقد تم إقرار الحكومة الإسرائيلية على لسان اسحاق رابين أنه في ضوء التزام منظمة التحرير، بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثل الشعب الفلسطيني وبدء المفاوضات معها. وينص إعلان المبادئ على إقامة سلطة حكم ذاتي انتقالي فلسطينية ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الـ 5 سنوات للوصول إلى تسوية دائمة بناء على قراري الأمم المتحدة 242 و338. كما نصت الاتفاقية على أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المنبثقة بما فيها القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين.

عارض الاتفاقية اليمين الإسرائيلي وحركة حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير الفلسطينية لأن أنظمتهم الداخلية لا تعترف بإسرائيل وكون الاتفاق أعطى إسرائيل الحق في اغتصاب 78% من أرض فلسطين التاريخية، ومنظمة التحرير حولت نفسها من حركة تقرر وطني إلى ما يشبه حكومة بلدية صغيرة مع بقاء ذات الحفنة من الأشخاص في القيادة (22.1 سعيد، 1993 - 1995، ص 2).

فقرة رابعة: اتفاقيات أبراهام (2020):

نسبت الاتفاقيات إلى إبراهيم الملقب بأبو الأنبياء، وهو شخصية محل تقدير في اليهودية

والإسلام، وينتسب إليه اليهود من ولده النبي إسحاق بينما ينسب إليه العرب وعلى رأسهم الرسول محمد من ولده إسماعيل وتنسب إليه الديانات السماوية الثلاث، اليهودية والمسيحية والإسلامية إذ تسمت الديانات الإبراهيمية.

إن الأهداف المعلنة لاتفاقيات إبراهيم تتلخص بالتالي:

- تأجيل خطة الضم لأراض فلسطينية وليس وقفه نهائياً.
- دعم السلام في الشرق الأوسط.
- مرحلة جديدة للسلام بين العرب وإسرائيل (يهدف إلى إجهاض مبادرة السلام العربية والقرار 242 والتسوية العادلة للاجئين التي تعبر شرط التطبيع عند العرب).
- تضيق المجال الحيوي الإيراني ومواجهة النفوذ التركي القطري في ليبيا ومحاولة الاقتراب الإستراتيجي من الجزائر وتونس التي طالما أكدت أن التطبيع خيانة عظمى (23.1 عاصي، 2025، ص 314).

جاءت اتفاقيات كامب دايفيد ووادي عربة وأوسلو في ظروف مختلفة لكنها أسهمت في إعادة تشكيل النظام الإقليمي على أساس غير متكافئ وقد أدت كامب دايفيد إلى إخراج مصر من معادلة الصراع العسكري المباشر ما مثل تفكيكاً للركيزة المركزية للنظام الإقليمي العربي التقليدي (24.1 هيك، 1996، ص 233).

أما اتفاقية أوسلو فقد أعادت تعريف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بشكل مصغر، دون حسم قضايا السادة وقد أدامت الصراع ولم تنهه، وبالنسبة لاتفاقية وادي عربة فقد كرست التسويات الثنائية ودمجت الأردن بشكل كبير في منظومة أمن إسرائيلية غير عادلة.

أما اتفاقيات إبراهيم التي وقعت عليها الإمارات والبحرين والسودان والمغرب برعاية أميركية كما الاتفاقيات السابقة فهي تظهر التوجه المتسارع نحو التطبيع مع إسرائيل إذ لم يعد الصراع العربي - الإسرائيلي هو المحدد الرئيسي لمواقف بعض الأنظمة العربية بل أصبح هاجس الأمن والرهانات الاقتصادية والتقارب مع واشنطن دافعاً أساسياً لتطبيع العلاقات ولو على حساب القضية الفلسطينية ومع أن هذه الاتفاقيات تقدم من مثل البعض على أنها مدخل سلام واستقرار إلا أنها أدت إلى تعميق الانقسام العربي وتهميش القضية الفلسطينية وزيادة الضغوط على الدول الراضة لهذا المسار ويمكن القول أن أحد أهم أسباب أحداث 7 أكتوبر 2023 والحرب المستمرة إلى 2026 هي بسبب انطلاق هذا القطر من التطبيع وفي ظل استمرار العدوان الأمريكي - الإسرائيلي يمثل هذا النوع من الاتفاقيات تحدياً إضافياً أمام تحقيق سلاح عادل وشامل ويزيد من عزلة الدول الراضة للتطبيع دون شروط أهمها المبادرة العربية للسلام والقرار 242.

القسم الثاني: من سايكس بيكو إلى الشرق الأوسط الكبير

المبحث الأول: تحديات الشرق الأوسط الكبير:

فقرة أولى: العرب بين الانقسام وإدارة المخاطر:

أظهرت الحرب الجارية بين إيران وإسرائيل والانخراط الأمريكي المباشر وغير المباشر، ومحدودية القدرة العربية على إنتاج موقف جماعي موحد، حيث تباينت استجابات الدول العربية وفق محددات الأمن الوطني والارتباطات الدولية والاعتبارات الداخلية (1.2 عبد السلام، 2024، الأهرام) وقد تراوحت المواقف بين دولٍ تبنت خطاباً حذراً يدعو إلى وقف التصعيد وأخرى فضّلت التوضع ضمن سياسة إدارة المخاطر، دون الانخراط المباشر في الصراع أو الاصطفاف الحاد. هذا التباين يعكس تحوّل النظام العربي من إطار تضامني إلى بنية مرنة تقوم على أولويات وطنية ضيقة لا سيما في ظلّ التحديات الاقتصادية وأزمات الطاقة والضغط الشعبي المتصاعدة (2.2 السيد، الشرق الأوسط، 2024).

لقد برزت مخاوف واضحة لدى عدد من الدول الخليجية من انعكاسات الحرب على أمن الممرات البحرية، خصوصاً مضيق هرمز وباب المندب، وما قد يترتب على ذلك من اضطراب في أسواق الطاقة العالمية (3.2 عطوان، صحيفة رأي اليوم، 2024).

الردود الرسمية العربية تعكس إدراكاً متزايداً لخطورة توسع النزاع، حيث تكررت الدعوات إلى ضبط النفس والعودة إلى المسار الدبلوماسي، دون أن تترجم هذه المواقف إلى مبادرة سياسية جماعية قادرة على التأثير في مجريات الأحداث (4.2 بيان جامعة الدول العربية عام 2024).

يمكن توصيف الموقف العربي بأنه أقرب إلى إدارة أزمة منه إلى صناعة قرار إستراتيجي وغياب آليات تنسيق فعالة. وبالتالي نحن أمام تحديات غياب القرار العربي وهشاشة التوازنات الداخلية والاعتماد على الضمانات الدولية وخشية من انتقال الحرب إلى الداخل. وبالتالي يعكس هذا الموقف حالة دفاعية للتكثف مع الواقع المتأزم، بدل القدرة على إعادة تشكيل الأزمة.

فقرة ثانية: إيران وتركيا وباكستان: الردع الإقليمي وإدارة الصراع متعدد المستويات:

تشكل إيران أحد الأعمدة المركزية في الحرب الإقليمية الراهنة، ليس فقط بوصفها طرفاً مباشراً في المواجهة الأمريكية - الإسرائيلية، بل باعتبارها فاعلاً يمتلك شبكة نفوذ إقليمي ممتدة تتيح لها إدارة الصراع عبر مستويات متعددة تتجاوز الجغرافيا الوطنية (5.2 مركز الجزيرة للدراسات، 2023، ص 33). وقد أظهرت التجارب ومجريات الحرب أن طهران تعتمد مقاربة إستراتيجية تقوم على الجمع بين الردع المباشر والاشتباك غير المباشر. من خلال تفعيل ترابط الجبهات في أكثر

من ساحة.

تقوم الإستراتيجية الإيرانية على مبدأ توسيع نطاق الضغط دون الانزلاق إلى مواجهة شاملة، حيث ظلت تسعى إلى رفع كلفة أي استهداف مباشر لها. عبر توزيع أدوات الردع على امتداد الإقليم (6.2 عطوان، رأي اليوم 2024) ويُبرز هذا السياق الترابط العملياتي بين الساحات اللبنانية واليمينية والعراقية، بما يعكس نمطاً متشابكاً من الحرب.

على المستوى الجيوسياسي، تستفيد إيران من موقعها الإستراتيجي في الخليج ولا سيما إشرافها على مضيق هرمز، لتكريس دور فاعل ومؤثر على أمن الطاقة العالمي (7.2 هويدي، الشروق، 2024). وقد برز هذا البعد بوضوح في سياق الحرب الراهنة حيث تحوّل المضيق إلى عنصر ضغط ضمن معادلة الردع المتبادل، في ظل التهديدات المتكررة بإمكانية تعطيل الملاحة في حال توسع الصراع وفي تطور نوعي، انتقلت المواجهة بين إيران من جهة وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، من نمط الاشتباك عبر المباشر إلى مستويات الاحتكاك المباشر المحدود والموسع، كما عكسته جولات التصعيد المتلاحقة خلال الأشهر الأخيرة (اغتيال المرشد والقيادات الإيرانية، استهداف مدنيين وبنى تحتية... من حرب الاثني عشر يوماً إلى حرب الـ 39 يوماً المتوقعة بهدنة هشة (8.2 الجزيرة نت، 15 شباط 2026).

وقد تخلل هذه المرحلة تبادل ضربات عبر وسائل متعددة، مع تسجيل استهدافات لمواقع وقواعد عسكرية في الإقليم في سياق سعي كل طرف إلى رسم قواعد الاشتباك دون الانزلاق إلى حرب شاملة (9.2 عطوان، رأي اليوم، 20 شباط 2026).

انعكس هذا التصعيد على أمن الممرات البحرية لا سيما محيط مضيق هرمز، حيث برزت تهديدات وتعطيلات جزئية لحركة الملاحة، ما أدى إلى تقلبات ملحوظة في أسعار الطاقة وسلاسل الإمداد العالمية (10.2 عبد السلام، الأهرام، 22 شباط 2026). كما رافق ذلك تشديد في الإجراءات الأمريكية المرتبطة بالعقوبات والقيود البحرية، في إطار إستراتيجية ضغط تهدف إلى احتواء السلوك الإيراني وتقليص هامش مناورتها الإقليمية (11.2 الشرق الأوسط، 25 شباط 2026).

ترافقت هذه التطورات رغم حدتها مع محاولات لاحتواء التصعيد عبر قنوات تفاوض غير مباشرة، برزت من خلال وساطات إقليمية ودولية أفضت إلى هدنات مؤقتة دون النجاح في معالجة بذور الصراع (12.2 العربي الجديد، 28 شباط 2026). وعليه، تبدو الهدنة في المرحلة الراهنة أقرب إلى حالة توازن هش بين التصعيد والاحتواء، حيث الاستمرار في اختيار حدود القوة، فيما يبقى المسار التفاوضي مفتوحاً على كثير من الاحتمالات في ظل ترقب دولي لنتائج الجولات المقبلة من الحوار. وأمام إيران تحديات أبرزها الضغوط الاقتصادية والعقوبات التي تؤثر على شكل الحرب وإدارة تعددية الجهات والحفاظ على تماسك شبكة الحلفاء.

لا يمكن فهم الدور الإيراني في الحرب الإقليمية الراهنة بمعزل عن التداخل البنيوي بين الجغرافيا ومصادر الطاقة ومنطق ترابط الجبهات فأشرف إيران على مضيق هرمز بوصفه أحد أهم شرايين نقل النفط والغاز عالمياً، يمنحها قدرة على التأثير في توازنات السوق الدولية، بما يتجاوز حدود الصراع العسكري المباشر وعند ربط هذا المعطى بالدور الذي تمارسه طهران عبر الساحات الإقليمية يتضح أن الإستراتيجية الإيرانية لا تقوم فقط على الردع التقليدي بل على بناء منظومة ضغط مركبة، تتكامل فيها أدوات الجغرافيا والطاقة والنفوذ غير المباشر. ويُظهر هذا الترابط أن أي تصعيد في إحدى الجبهات - سواء في لبنان أو البحر الأحمر أو الخليج - لا يمكن فصله عن معادلة أوسع تتحكم فيها اعتبارات أمن الممرات البحرية واستقرار إمدادات الطاقة وبذلك تتحول إيران إلى فاعل محوري في هندسة الصراع الإقليمي، ليس فقط من خلال قدراتها العسكرية، بل عبر موقعها في قلب شبكة توازنات تربط بين الاقتصاد العالمي والاشتباك الجيوسياسي. وعليه، إن فهم مسار الحرب الراهنة يقتضي التعامل مع الدور الإيراني بوصفه عنصراً ناظماً بين مستويات متعددة من الصراع، حيث تتداخل الاعتبارات الإستراتيجية والاقتصادية في صياغة سلوك الفاعلين وحدود تصعيدهم.

أما تركيا، بقيادة رجب طيّب أردوغان، مقارنة تقوم على رفض توسيع نطاق الحرب، مع التأكيد على ضرورة تجنب الانزلاق إلى مواجهة إقليمية شاملة. وفي أكثر من تصريح حذر أردوغان من أن استمرار التصعيد سيؤدي إلى تداعيات كارثية على المنطقة والعالم، مشيراً إلى المخاطر التي قد تطال إمدادات الطاقة والممرات الإستراتيجية، ولا سيما مضيق هرمز وباب المندب (13.2 هويدي، الشروق، 15/3/2024) هنا كان فيدان وزير خارجية تركيا عبر عن الموقف نفسه داعياً إلى حلول سياسية وتجنب التصعيد العسكري، في إطار سعي أنقرة للحفاظ على دورها كفاعلٍ قادر على التواصل مع مختلف الأطراف (14.2 جريدة الشرق الأوسط، 3 - 3 - 2024). تدرك تركيا جيداً حساسية موقعها الجيوسياسي، بين الشرق والغرب، ولارتباط مصالحها باستقرار الإقليم. أما على مستوى باكستان فهي تبرز كفاعلٍ تفاوضي صاعد حيث استضافت جولان حوار غير مباشر بين أطراف دولية وإقليمية في محاولة لفتح قنوات بديلة للاتصال تخفيفاً لحدة التوتر.

يمكن النظر إلى هذا الدور بأنه امتداد لسعي إسلام أباد إلى تعزيز موقفها في التوازنات الدولية، مستفيدة من علاقاتها مع كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

هناك عدة تحديات في هذا المسار حيث تبرر محدودية القدرة على التأثير المحلي مترافقة مع ضغوط من القوى الكبرى، ويمكن اعتبار الدور التركي - الباكستاني محاولة لملء الفراغ الدبلوماسي في نظام إقليمي عاجز عن إنتاج وساطة ذاتية وغياب الدور الفاعل للأمم المتحدة وفشل مجلس الأمن.

فقرة ثالثة: الولايات المتحدة الأمريكية بين القيادة الاستراتيجية والشراكة مع إسرائيل

تعد الولايات المتحدة الأمريكية الفاعل الدولي الأكثر تأثيراً في مسار الحرب الإقليمية

الراهنة، سواء من خلال دعمها العسكري والسياسي لإسرائيل أو عبر حضورها المباشر في إدارة توازنات الشرق الأوسط (15.2 الشرق الأوسط). غير أن هذا الدور لا يقتصر على الانخراط في المواجهة، بل يمتد ليشمل تنظيم سقف التصعيد ومنع انزلاقه إلى حرب شاملة قد تهدد مصالحها الإستراتيجية الأوسع.

وقد أظهرت مجريات الأحداث أن تعتمد مقاربة مزدوجة تقوم على الدعم والاحتواء في آن واحد، فهي توفر الغطاء العسكري واللوجستي لحلفائها بالتوازي مع ممارسة ضغوط دبلوماسية لتقادي توسع رقعة الاشتباك، خصوصاً في ظل الاحتكاك المتزايد مع إيران (16.2 الجزيرة نت، 2026). كما برز هذا الدور في الإجراءات المرتبطة بتشديد العقوبات والقيود على الأنشطة البحرية والتجارية في سياق سعيها للحد من قدرة طهران على توظيف الممرات الإستراتيجية كورقة ضغط (17.2 عبد السلام، الأهرام، 2026).

في البعد الجيوسياسي، ترتبط الإستراتيجية الأميركية ارتباطاً وثيقاً بأمن الطاقة والممرات البحرية، ولا سيما في الخليج والبحر الأحمر، حيث يشكل استقرار تدفق النفط والغاز عنصراً حاسماً في حسابات الأمن القومي الأميركي والاقتصاد العالمي (18.2 العربي الجديد، 2026).

ومن هنا، يمكن فهم الانتشار العسكري الأميركي في المنطقة بوصفه جزءاً من هندسة توازنات الردع وليس فقط استجابة ظرفية للتصعيد.

إن هذا الدور يواجه تحديات متزايدة، أبرزها تعدد الجبهات والتعقيد في مساح العمليات، تزايد كلفة الانخراط العسكري والسياسي، تراجع القدرة على الحسم وفرض الحلول النهائية، وبروز فاعلين إقليميين يسعون إلى أدوار مستقلة لا سيما تركيا وإيران.

يمكن توصيف الدور الأميركي بأنه فاعل مهيم يضببط إيقاع الصراع دون حسمه، حيث تسعى واشنطن إلى إدارة التوازن بين دعم الحلفاء ومنع الانفجار الإقليمي. ضمن معادلة دقيقة تحكمها الكلفة الاقتصادية من جهة واعتبارات القوة من جهة ثانية.

يكشف تحليل سلوك كل من الولايات المتحدة وإيران في الحرب الإقليمية الراهنة عن تباين بنيوي في مقاربات إدارة الصراع، يعكس اختلافاً في موقع كل منهما داخل النظام الدولي والإقليمي. فالولايات المتحدة بوصفها قوة دولية مهيمنة تميل إلى اعتماد استراتيجية قائمة على إدارة التوازنات (Gestion macro – stratégique des equilibres).

حيث تسعى إلى الحفاظ على استقرار نسبي للنظام الإقليمي بما يضمن استمرارية تدفق الطاقة وأمن الممرات البحرية، دون الانخراط في حروب مفتوحة ذات كلف مرتفعة. وفي هذا السياق، يتجلى سلوكها من خلال مزيج من الردع العسكري والدعم الانتقائي للحلفاء والاحتواء الدبلوماسي للتصعيد.

أما إيران فتعتمد، بوصفها قوة إقليمية صاعدة، مقارنة مختلفة تقوم على إعادة تشكيل التوازنات من الأطراف (Rééquilibrage périphérique) عبر توظيف شبكة من الفاعلين الإقليميين، والانخراط في نمط الحروب غير المتكافئة، الأمر الذي يسمح لها بتعظيم قدرتها على التأثير دون تحمل كلفة المواجهة المباشرة الشاملة. ويلاحظ أن هذه الاستراتيجية تستند إلى مزيج من الردع غير المتماثل، وتفعيل الجغرافيا الإستراتيجية لا سيما فيما يتعلق بالممرات البحرية الحيوية.

من منظور القانون الدولي، يثير هذا التباين إشكالية تتصل بحدود استخدام القوة (Re-cours à la force) وطبيعة الفاعلين غير الدولتين (Acteurs non étatiques) ومدى انطباق قواعد النزاعات المسلحة على أنماط الحرب الهجينة (Grextres hybrides) حيث يتداخل ما هو نظامي مع ما هو غير نظامي في مسرح عمليات واحد.

ففي ما يتعلق بمشروعية استخدام القوة في ضوء قواعد القانون الدولي العام ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة الذي يحظر في مادته الثانية (الفقرة 4) اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية (19.2 ميثاق الأمم المتحدة المادة الفقرة 4). باستثناء حالي الدفاع الشرعي عن النفس أو التفويض الصادر عن مجلس الأمن. غير أن طبيعة الصراع الحالي بما يحتويه من تداخل بين فاعلين دوليتين وغير دوليتين، ومن عمليات عسكرية تمتد عبر حدود متعددة دون إعلان حبر تقليدي، تضع هذه القواعد أمام اختبار عملي حاد. فبينما تستند بعض الدول إلى مبررات «الدفاع الوقائي» أو «الردع الاستباقي» لتبرير عملياتها العسكرية يظل هذا التفسير محل جدل واسع في الفقه الدولي، نظراً لعدم وجود إجماع واضح حول شرعيته خارج نطاق التهديد الوشيك والمباشر (20.2 كاسيسي، ص 356). كما أن توسع العمليات العسكرية ليشمل أراضي دول أخرى دون موافقتها الصريحة يثير تساؤلات جدية حول انتهاك مبدأ السيادة وعدم التدخل يمكن القول أن الحرب الراهنة تعكس فجوة بين الإطار القانوني الناظم لاستخدام القوة، والواقع العملي الذي تفرضه التحولات الجيوسياسية الأمر الذي يضع النظام القانوني أمام تحدي إعادة تفسير قواعده بما يتلاءم مع طبيعة النزاعات المركبة دون أن يؤدي ذلك إلى تفويض مبدأ حظر استخدام القوة كأحد أعمدة النظام الدولي المعاصر (21.2 المجذوب، ص 412).

وعليه، يمكن القول إن التفاعل بين الإستراتيجيين لا ينتج توازناً مستقراً بقدر ما يكرس نمطاً ديناميكياً من الصراع المنضبط (Conffit régulé) حيث يسعى كل طرف إلى تحسين موقعه ضمن سقف معين من المخاطر دون تجاوز العتبة التي يمكن أن تؤدي إلى صراع شامل. هذا ما يفسر استمرار الحرب في شكلها الحالي، بوصفها صراع مفتوح على احتمالات متعددة تحكمها معادلة دقيقة بين الردع والتصعيد.

فقرة رابعة: إسرائيل من الردع إلى توسيع نطاق الحرب:

السياسة الإسرائيلية في المرحلة الراهنة تعكس انتقالاً من منطق الردع التقليدي إلى استراتيجية تقوم على توسيع نطاق العمليات العسكرية. وربط الجبهات المختلفة ضمن رؤية أمنية شاملة. فقد امتدت العمليات لتشمل ساحاتٍ متعددة، من غزة إلى لبنان، مع استهدافات مرتبطة بإيران، ما يشير إلى تبني مقاربة هجومية تهدف إلى إعادة رسم قواعد الاشتباك (22.2 القدس العربي، 2024). ويقود هذا التوجه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الذي يمثل تيار اليمين القومي والديني في إسرائيل، حيث يلاحظ تصاعد الخطاب المرتبط بمفاهيم الأمن المطلق والتوسع الإستراتيجي في ظل استحضار بعض السرديات الدينية المرتبطة بـ «أرض الميعاد» ضمن الخطاب السياسي (23.2 شفيق، القدس العربي). غير أن هذا التوسع يقابله تحديات بنيوية أبرزها الجبهات المتعددة، واحتمال الانزلاق إلى حرب استنزاف طويلة، إضافة إلى الاعتماد المتزايد على الدعم الأمريكي سواء على المستوى العسكري أو السياسي (24.2 النهار، 2025). خضعت إسرائيل منذ تأسيسها إلى تحولات عميقة في الهوية السياسية والأيديولوجية وقد تأسست على شعارات كبرى - أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، والدفاع عن الوجود وإسرائيل الأسطورة وأرض الميعاد، هذه الأفكار انقلبت من طموحات كبيرة إلى طموحات أخرى تتجاوز كل الشعارات نحو مشاريع القوة والهيمنة وإسرائيل الإقليمية الكبرى.

وبناءً على التحديات التي تواجهها من قوى إقليمية أخرى وحركات مقاومة والوضع الداخلي المتأزم بسبب التيارات الدينية والانقسامات الاجتماعية.

وبالرغم من الدعم الأمريكي المطلق وغير المشروط لجعل إسرائيل قوة إقليمية كبرى مهيمنة تتحكم بقرار الإقليم في ظل تقسيم البنية العربية إلى دويلات ضعيفة ومتصارعة، إلا أن هناك عقبات أمام إسرائيل كبرى هي:

- 1- القدرة الديموغرافية (8 مليون).
- 2- المساحات الهائلة، بحيث يصعب السيطرة عليها.
- 3- القدرة العسكرية والأمنية المحدودة وهذا ما كشفته الحرب الأخيرة.
- 4- انقسام عالمي في الرأي ربما يرفض هذا التوسع الكولونيالي.
- 5- الصراع في إسرائيل.

إن إسرائيل تمتلك قدرة عالية على المبادرة العسكرية، لكنها تفتقر إلى قدرة الحسم الإستراتيجي الشامل.

فقرة خامسة: لبنان بين الانقسام والدخول في مسار تفاوضي:

يشكل لبنان الحالة الأكثر تعقيداً في هذا الصراع، وهو يعتبر جبهة في الحرب المندلعة في الشرق الأوسط (2025 – 2026) وهو يشهد تصاعداً للعمليات العسكرية الإسرائيلية في الجنوب وامتدادها إلى البقاع والضاحية الجنوبية لبيروت وبيروت نفسها. وقد ترافق ذلك مع ما بات يعرف بترباط الجبهات بين لبنان وإيران، حيث أصبحت الساحة اللبنانية جزءاً من منظومة الردع الإقليمي.

وقد اتخذت الدولة اللبنانية قراراً بالدخول في مسار تفاوضي، في محاولةٍ لاحتواء التصعيد، إلا أن هذا القرار جاء في ظل انقسام عامودي بين القوى السياسية، واختلاف حول النظرة إلى التفاوض من وجهة نظر الدستور اللبناني لا سيما المادة 52 وقانون مقاطعة إسرائيل الصادر عن مجلس النواب عام 1955 والذي يجرم ويحرم أي تعامل مع إسرائيل وأي تواصل مباشر، إضافة إلى رأي يحظى بتأييد كبير يرفض فكرة توقيت التفاوض في ظل حرب لم تتوقف وإعلان إسرائيل نواياها التوسعية (2026) الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف القدرة التفاوضية ويحد من فعالية أي مبادرة رسمية خاصة أن الطرف الذي يريد التفاوض ليس هو الطرف الذي يقاتل إسرائيل.

يجمع لبنان عدة صفات في آن واحد فهو ساحة صراع وطرف تفاوضي وداخلياً بيئة هشّة وأمامه تحديات تتجلى في ضعف مؤسسات الدولة والانقسام السياسي الحاد والضغط العسكري والاقتصادي وتداخل القرار الداخلي والخارجي. وهو بذلك يمثل نقطة تقاطع حرجة في الصراع، حيث تتداخل الأبعاد المحلية والإقليمية بشكل كبير.

المبحث الثاني: الشرق الأوسط الكبير والدور الوظيفي لإسرائيل:

فقرة أولى: الدور الوظيفي لإسرائيل:

في أدبيات العلاقات الدولية، يُستخدم مفهوم «الدور الوظيفي» لوصف الوظيفة التي تؤديها دولة ما داخل بنية إقليمية أو دولية، بما يتجاوز حدودها الجغرافية التقليدية، بحيث تتحول إلى عنصر مؤثر في إدارة التوازنات وإعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية المحيطة بها. وفي هذا الإطار، تُعدّ إسرائيل أحد أبرز الفواعل الوظيفية في الشرق الأوسط، بحكم موقعها ضمن شبكة التحالفات الغربية، وطبيعتها بنيتها العسكرية-الأمنية، والدور الذي تؤديه في معادلات الردع وإدارة الصراعات الإقليمية.

فمنذ تأسيسها، ارتبطت إسرائيل بعلاقة استراتيجية عميقة مع الولايات المتحدة، تجاوزت إطار الدعم السياسي التقليدي إلى مستوى الشراكة البنوية في المجالات العسكرية والتكنولوجية والاستخباراتية (Foreign Affairs, 2025 25.2). وفي هذا السياق، تُنظر إلى إسرائيل باعتبارها «حليفاً استراتيجياً متقدماً» للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وقاعدة متقدمة لحماية المصالح

الغربية، ولا سيما في ما يتعلق باحتواء الخصوم الإقليميين، وفي مقدمتهم إيران، وضمن استمرار التفوق العسكري النوعي داخل الإقليم (26.2 Wall Street Journal, 2026).

كما تلعب إسرائيل دورًا محوريًا في إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية، مستندة إلى تفوق عسكري وتكنولوجي متقدم، مكنها من تطوير استراتيجيات ردع متعددة المستويات، تشمل الردع التقليدي، والعمليات الخاصة، والحرب السيبرانية، والاستهدافات الوقائية خارج الحدود (Economist, 27.2, 2025). وقد تعزز هذا الدور مع تطور مفهوم «إدارة الصراع» بدل حسمه، حيث باتت إسرائيل تعتمد مقارنة تقوم على احتواء التهديدات ومنع تحولها إلى أخطار وجودية، خصوصًا في الساحات المحيطة مثل لبنان وغزة وسوريا. وقد كشفت الحرب الجارية بين إيران وإسرائيل مع الانخراط الأميركي الكامل (2023-2026) عن انتقال نوعي في بنية الصراع في الشرق الأوسط، من نمط المواجهات المنفصلة إلى نظام الجبهات المترابطة، حيث لم تعد الساحات العسكرية مستقلة عن بعضها، بل باتت تعمل ضمن شبكة استراتيجية واحدة (28.2 عطوان، صحيفة رأي اليوم، 2024)، ويظهر ذلك بوضوح في الترابط العملي والسياسي بين ساحات لبنان، غزة، اليمن، العراق وإيران، حيث يؤدي التصعيد في إحدى الجبهات إلى ارتدادات مباشرة في الجبهات الأخرى. وقد وُصفت الحرب بالتحول من «حروب الحدود» إلى حروب «شبكة» تقوم على تعدد الفاعلين وتداخل الأدوار وتوسع نطاق الاشتباك ليشمل أدوات غير تقليدية (29.2 القدس العربي، 2024).

وفي هذا السياق، لم يعد مفهوم الردع قائمًا على توازن ثنائي، بل على منظومة ردع متداخلة، تتداخل فيها الدولة وفواعل داخل الدولة ضمن استراتيجية موحدة. يعكس هذا الترابط مبدأ «وحدة الساحات» حيث تتحول الجغرافيا إلى مساحة مشتركة تدار فيها العمليات بشكل متكامل، ما يزيد من تعقيد أي محاولة لاحتواء الصراع أو عزله ضمن حدود جغرافية محددة (30.2 مركز الجزيرة للدراسات، 2023، ص 27).

وفي البعد الأمني-الاستخباراتي، تمتلك إسرائيل حضورًا متقدمًا في مجالات الأمن السيبراني والعمل الاستخباراتي ومكافحة ما تصفه بـ«التهديدات غير المتماثلة»، عبر شبكة واسعة من العمليات الأمنية والتكنولوجية العابرة للحدود (Financial Times, 2026 31.2). كما تسعى، بالتوازي مع ذلك، إلى تعزيز اندماجها الانتقائي داخل الإقليم من خلال اتفاقيات التطبيع والتعاون الاقتصادي والأمني، ولا سيما «اتفاقيات أبراهام»، التي هدفت إلى تقليل العزلة الإقليمية وبناء شراكات جديدة ضمن إطار ما يُعرف بمفهوم «الاندماج الانتقائي» (Selective Integration) (Brookings Institution, 2025 32.2).

غير أن الحديث عن «هيمنة إسرائيلية كلية» على الشرق الأوسط يبقى، من منظور الواقعية السياسية، أقرب إلى المبالغة النظرية منه إلى الإمكان الواقعي. فالمنطقة تقوم على تعددية معقدة في الفواعل، تشمل قوى دولية كبرى، وقوى إقليمية صاعدة، إضافة إلى فاعلين غير دولتين، ما يجعل فرض سيطرة مطلقة أمرًا بالغ الصعوبة حتى بالنسبة إلى القوى العظمى (John J., 33.2).

54 (2001, p. 54). وعليه، فإن الهدف الأكثر واقعية في الاستراتيجية الإسرائيلية يتمثل في الحفاظ على تفوق نوعي مستدام، وضمان حرية الحركة العسكرية، ومنع ظهور تهديدات استراتيجية، خصوصاً في ما يتعلق بالقدرات النووية أو الصاروخية لدى الخصوم.

ومن منظور النظرية الواقعية (Réalisme politique)، يمكن تفسير السلوك الإسرائيلي باعتباره سعيًا دائمًا إلى تعظيم القوة وضمان البقاء في بيئة إقليمية تتسم بالفوضوية وغياب الثقة البنيوية. أما ضمن إطار نظرية الأمن الإقليمي (Théorie de la sécurité régionale)، فتفهم إسرائيل كعنصر محوري داخل وحدة أمنية مترابطة، حيث ترتبط تهديداتها الأمنية بالتحولات الجارية في لبنان وسوريا وغزة والخليج، وبالتفاعلات مع إيران والفاعلين غير الدوليين (Barry Bu-34.2, zan & Ole Waeber, 2003, P.187).

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن إسرائيل تؤدي دورًا وظيفيًا مركبًا في الشرق الأوسط، يجمع بين التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، والسعي إلى التفوق العسكري والتكنولوجي، والانخراط الانتقائي في النظام الإقليمي، وإدارة الصراعات ضمن بيئة إقليمية معقدة. وعليه، فإن توصيف الاستراتيجية الإسرائيلية بوصفها سعيًا إلى «تفوق إقليمي مستدام» يبدو أكثر دقة من الحديث عن «هيمنة كلية»، في ظل تعدد مراكز القوة واستمرار التوازنات المتحركة داخل الإقليم.

فقرة ثانية: الحرب على الممرات البحرية والطاقة:

أهم مظاهر التحول في الحرب الراهنة هو انتقالها إلى الممرات البحرية الحيوية، حيث أصبحت مضائق هرمز وباب المندب، إلى جانب البحر الأحمر وشرق المتوسط جزءاً لا يتجزأ من معادلة الصراع (35.2 عبد السلام، جريدة الأهرام، 2024). ولم يعد استهداف هذه الممرات مجرد تهديد اقتصادي، بل أداة استراتيجية تستخدمها الأطراف لفرض توازنات جديدة.

لقد ارتبط أمن الطاقة بالأمن العسكري وأصبح في صلبه، حيث يستخدم تعطيل الملاحة أو التهديد بها كورقة ضغط في التفاوض أو الردع (36.2 هويدي، جريدة الشروق، 2024).

كما يلاحظ أن الصراع على الغاز شرق المتوسط، إلى جانب خطوط الإمداد النفطي، أضاف بعداً اقتصادياً - جيوسياسياً للصراع، ما يعزز فرضية أن الحرب الحالية ليست فقط صراع نفوذ، بل أيضاً صراع على الموارد. ومن النتائج المباشرة لهذا التحول تسييس الممرات البحرية، إضافة إلى عسكرة طرق التجارة الدولية ما يؤدي إلى زيادة هشاشة الاقتصاد العالمي وتصادم أهمية البحر الأحمر.

تلعب الولايات المتحدة دوراً مركزياً في إدارة الحرب فهي تنخرط مباشرة في الحرب على إيران وتدعم إسرائيل وتسعى في نفس الوقت إلى منع الانزلاق إلى صراع مواجهة شاملة غير قابلة للسيطرة.

هذا الدور يظهر في الانتشار العسكري والدبلوماسي في المنطقة والضغط تمارسها على جميع الأطراف.

ظلت الولايات المتحدة تعتمد مبدأ «الدعم دون الانفجار» وتوفير الغطاء السياسي والعسكري عبر اتفاقيات التطبيع وإبراهام مع كل من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية، الإمارات، البحرين، السودان والمغرب وقريباً سوريا وربما لبنان، ليتكون لإسرائيل نفوذ أمني وعسكري وسياسي في كل ملفات المنطقة، هذا كله بدعم من أمريكا ودول أوروبية وحماية كاملة من المساءلة بفعل الفيتو الأمريكي. كل هذا الغطاء لم يمنع من الانزلاق في حرب مباشرة مع إيران برغبة إسرائيلية.

إذن هذا التوازن الهش في ظل تعدد الفاعلين وتضارب المصالح أدى إلى ارتفاع احتمالات الخطأ في الحسابات، الأمر الذي قد يدفع الصراع إلى مسارات غير متوقعة. فالتحديات أمام الدور الأمريكي التي تبدأ من تعدد ساحات الصراع وصعوبة ضبط إسرائيل والضغط الداخلية والدولية أدى إلى انزلاق مباشر في الحرب مع إيران.

تكشف ديناميات الحرب الحالية عن تحول بنيوي في طبيعة الصراع في الشرق الأوسط يتمثل في الانتقال إلى الحروب المتعددة الجبهات، وتداخل الأمن العسكري مع الاقتصاد والطاقة وتراجع القدرة على الفصل بين المحلي والإقليمي والدولي، هذا التحول يجعل الصراع أكثر تعقيداً وأقل قابلية للحسم السريع، وترجيح للاستمرار ضمن نمط الصراع المفتوح.

فقرة ثالثة: السيناريوهات المحتملة

تشير التطورات الميدانية الأخيرة إلى انتقال الحرب الإقليمية من مرحلة الاحتكاك غير المباشر إلى مستويات متقدمة من الانخراط المتبادل شملت تبادل ضربات عبر ساحات متعددة وامتداد التوتر إلى الممرات البحرية وتعثر المسارات التفاوضية بما يدخل الصراع مرحلة التصعيد المركب حيث تتداخل الأدوات العسكرية والاقتصادية والسياسية في بيئة عالية الاضطراب. وعليه، هناك عدة سيناريوهات محتملة أهمها:

أ- سيناريو الحرب الإقليمية الممتدة

هذا السيناريو يقوم على تثبيت نمط الحرب متعددة الجبهات دون حسم، مع استمرار تبادل الضربات بين إيران وإسرائيل، وانخراط أميركي متفاوت، وامتداد التوتر إلى الخليج والبحر الأحمر، وتشير تحليلات في دول ستريت جورنال إلى أن «اتساع مسارح العمليات وتعدد الفاعلين يزيد من احتمالات استمرار الصراع كحرب طويلة منخفضة - متوسطة الحدة».

فيما يرى آخرون The Economist أن المنطقة تتجه نحو نموذج «حرب استنزاف إقليمية دون حسم واضح فتداخل الجبهات» لبنان، الخليج - اليمن، العراق - يجعل من الصعب احتواء التصعيد ضمن نطاق جغرافي محدود.

يتميز هذا السيناريو باستمرار الضربات المتبادلة والتوتر الدائم في الممرات البحرية واستنزاف اقتصادي وعسكري طويل.

ب- سيناريو الانفجار الكبير

يفترض هذا السيناريو انزلاق الوضع إلى مواجهة مباشرة وواسعة، نتيجة خطأ حسابي أو تصعيد غير مضبوط، فاستمرار الضربات المتبادلة وغياب قنوات تواصل مستقرة وشلل مجلس الأمن المعني الأول بحل النزاعات في العالم، قد يؤدي إلى مواجهة مفتوحة يصعب احتواؤها. هذا التوسع في العمليات العسكرية خارج إطار الدفاع عن النفس وتقويض مجلس الأمن قد يؤدي إلى انهيار فعلي لقواعد ضبط استخدام القوة.

هذا السيناريو ممكن، ولكنه مقيد بردع متبادل وكلفته كارثية.

ت- سيناريو التوازن القسري

يقوم على فرض توازن ميداني عبر الضغط العسكري والاقتصادي مع بقاء النزاع دون حل، وتشير الكثير من الصحف الأميركية إلى أن الأخيرة تميل إلى إدارة توازن قسري يمنع الانهيار الكامل لأي طرف، وأن القوى الكبرى بما فيها الصين وروسيا لا مصلحة لها في انهيار إيران لما لذلك من تداعيات على توازن النظام الدولي والطاقة.

ويتميز هذا السيناريو بدلالات منع الحسم وتثبيت توازن هش.

ث- سيناريو إعادة تشكيل النفوذ

يفترض هذا السيناريو أن تؤدي الحرب إلى إعادة توزيع النفوذ دون تغيير جذري في الحدود، فالصراع الحالي يدفع نحو إعادة رسم مناطق النفوذ بدل إعادة رسم الخرائط السياسية.

برأينا السيناريو الأكثر ترجيحاً بناءً على المعطيات الراهنة والتي تشير إلى استمرار التصعيد دون حسم وانخراط أميركي محسوب وعدم رغبة الصين وروسيا في إنهاء إيران، إضافة إلى كلفة الحرب الشاملة هو سيناريو «الحرب الإقليمية الممتدة وملاحمة التصعيد المستمر من قبل الفاعلين «إيران - إسرائيل - أمريكا - الجبهات» واستنزاف متبادل (إغلاق المضيق هرمز والتلويح بإغلاق باب المندب يقابله فرض حصار أميركي على الموانئ الإيرانية لخنق النظام - في جنوب لبنان تصعيد مستمر من قبل إسرائيل - تدمير الأعيان المدنية - الضغط على الدولة للتفاوض المباشر - ردود من قبل حزب الله بوتيرة متصاعدة - السعي لإحراق الأرض بهدف إقامة منطقة عازلة - استنزاف المصالح الأميركية من الخليج والقواعد العسكرية، وهدنات مؤقتة دون تسوية (هدنة إسلام أباد الهشة - الهدنة ووقف إطلاق النار في لبنان الذي يخرق يومياً من قبل إسرائيل...).

وعليه، يمكن لنا توقع خريطة النفوذ للمدى المتوسط، على مستوى الولايات المتحدة

الأميركية نرى أن هناك تراجعاً نسبياً في الثقة الإقليمية خاصة الدول العربية (قصف إسرائيل لقطر - وقصور منظومة الدفاع الأمريكية عن التصدي لهجوم إيران) والدعم المطلق لإسرائيل الذي يثير استياء دول الشرق الأوسط في ظل ممارسات توغلية في لبنان وسوريا وفلسطين والسعي لزرع الفتنة وكسب ولاء الجماعات داخل الدول (دعم دروز سوريا) والتشجيع على الحروب الأهلية (الضغط على لبنان)، كلها أسباب يجب أن تؤدي لإعادة التفكير في دور أمريكا في المنطقة ومن الطبيعي أن تستمر الهيمنة الأمنية دون احتكار مطلق كما في السابق.

بالنسبة لإيران، من المتوقع أن تثبت موقعها كقوة إقليمية صلبة بما أبرزت من صمود وقدرة على استخدام القوة لا سيما إغلاق مضيق هرمز والنفوذ خارج الجغرافيا، الأمر الذي سوف يؤدي إلى تعزيز نفوذها وحضورها في المنطقة كطرف وازن ومؤثر.

بالنسبة لإسرائيل، تفوق عسكري واضح لكنه بنفس الوقت عاجز عن فرض نظام إقليمي جديد، وقد ذكرت الأسباب سابقاً.

أما في تركيا فهناك صعود كفاعل توازني في المنطقة، وقد أثبت تأثيرها في ساحات عدة أهمها سوريا وقطر.

بالنسبة للصين وروسيا سيعزز الحضور غير المباشر وستزيد الثقة بهما كدول عظمى لمنعهما انهيار التوازن.

أما الدول العربية فهي ذاهبة نحو انقسام أكثر على المستوى الداخلي (سوريا - لبنان وساحات تماس دائمة) وعلى مستوى السياسة الخارجية وتراجع أكبر على مستوى القدرة على المبادرة وإنتاج الحلول. ستظل الدول العربية موقع تبعية لأحلاف خارجية ولن تكون مؤثراً فاعلاً.

في المحصلة لا يبدو أن الشرق الأوسط يتجه نحو تسوية نهائية في المدى المنظور، بل على نحو ترسيخ نمط من الحروب الممتدة التي تتراوح بين التصعيد والاستنزاف، حيث تتداخل الاعتبارات الجيو سياسية مع الأبعاد الأيديولوجية في تشكيل سلوك الفاعلين، وفي هذا الإطار، تتحول الحرب من أداة حسم إلى أداة إدارة، فيما تتراجع فعالية القانون الدولي أمام منطق القوة دون أن يفقد دوره كمرجعية معادية. وعليه، تدخل المنطقة مرحلة تاريخية تتسم بعدم الهدوء حيث يعاد تشكيل النفوذ تدريجياً عبر الميدان، في ظل نظام إقليمي لم يشرع بعد، ونظام دولي يشهد تحولات بنيوية عميقة.

الخاتمة

إن التحولات التي شهدتها الشرق الأوسط، بدءاً من الغزو الأميركي للعراق عام 2003، مروراً بالحرب في سوريا وصولاً إلى المواجهات في لبنان والتصعيد الإقليمي الأخير لم تكن أحداثاً منفصلة بل هي حلقات مترابطة ضمن مسار تاريخي يعيد تشكيل بنية النظام الإقليمي، وقد برزت مؤشرات متزايدة على اهتزاز الإطار الذي ارسته ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الأولى، وفي مقدمتها اتفاقية سايكس - بيكو، ليس بوصفها نصاً قانونياً ألغي رسمياً بل كنموذج لتنظيم المجال الجيوسياسي بات عرضة للتجاوز العملي عبر وقائع الميدان.

كما أعادت هذه التحولات إحياء أطروحات «الشرق الأوسط الجديد» التي طرحت عام 2006 على لسان وزيرة خارجية أمريكا آنذاك كونداليزا رايس، في ظل ديناميات تقوم على إعادة توزيع النفوذ وتفكيك بعض البنى الدولية، وصعود أنماط الحكم الهجين أو مناطق السيطرة المتعددة. وتعدّ الحالة السورية مثلاً على ذلك حيث تم تكريس واقع جغرافي - سياسي متعدد المراكز، يعكس تداخل الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين في ظل صعوبة استعادة نموذج الدولة المركزية.

وفي موازاة ذلك، كشفت التجارب في لبنان والعراق واليمن عن التحديات البنوية المرتبطة بإدارة التعددية الدينية والعرقية، حيث أظهرت النماذج التوافقية على الرغم من أهميتها في احتواء الصراع - محدودية في تحقيق استقرار مستدام في ظل هشاشة المؤسسات وتداخل العوامل الخارجية.

على مستوى التوازنات الكبرى فقد تكرر دور إسرائيل كفاعل متقدم ضمن البنية الاستراتيجية الغربية في المنطقة مستفيدة من تفوق عسكري ودعم دولي مستمر، مع سعيها إلى توسيع نطاق تأثيرها الإقليمي. غير أن هذا المسار يواجه قيوداً موضوعية، من بينها العوامل الديموغرافية واستمرار مركزية القضية الفلسطينية والتحديات التي أفرزتها المواجهات الأخيرة والتي أظهرت حدود القدرة على فرض ترتيبات إقليمية أحادية. وقد برزت اتجاهات نحو إعادة تشكيل موازين القوى عبر تفاعلات إقليمية ودولية أوسع تشمل أدواراً متنامية لكل من إيران وتركيا وحضورا متزايدا لروسيا والصين ما يعكس انتقالاً تدريجياً نحو بنية أكثر تعقيداً وتعددية في النظام الدولي تتعكس بالتالي على الإقليم.

النتائج:

- 1- تأكل الإطار الجيوسياسي التقليدي الذي أفرزته الحرب العالمية الأولى دون انهيار رسمي.
- 2- صعود نماذج النفوذ المتعدد على حساب الدولة المركزية الصلبة خاصة الدول التي شهدت نزاعات داخلية (لبنان - سوريا - اليمن - العراق).
- 3- تعاظم دور الممرات البحرية والطاقة في توجيه مسار الصراع والنفوذ.
- 4- تثبت إسرائيل كفاعل مركزي مع بقاء حدود القدرة على الهيمنة الشاملة.

5- اتجاه النظام الإقليمي نحو التعددية القطبية بتأثير توازنات دولية أوسع.

تبرز الحاجة إلى مقارنة إقليمية جديدة تقوم على تعزيز الدولة الوطنية القائمة على المؤسسات وتطوير آليات تعاون إقليمي مرن، والدعوى إلى إجماع عربي من الممكن أن يكون بقيادة المملكة العربية السعودية، والحد من تحويل الدول إلى مساحات صراع بالوكالة بما يفتح الباب أمام استقرار تدريجي قائم على توازن المصالح لا تفكيك الكيانات.

يبدو أن الشرق الأوسط يدخل مرحلة انتقالية طويلة، تتداخل فيها عوامل القوة والمصالح مع الاعتبارات التاريخية والأيدولوجية، بحيث لا تكون الحرب أداة حسم بقدر ما تصبح أداة لإعادة تشكيل التوازنات، تبرز مفاهيم الصمود والمقاومة بمختلف تجلياتها السياسية والاجتماعية كعناصر فاعلة في منع فرض ترتيبات أحادية من قبل إسرائيل.

الحديث عن تفوق نوعي لإسرائيل بالشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف مع بعض الدول العربية مع حرية الحركة هو الأسلم لإسرائيل فمن خلال اتفاقيات ابراهام تسعى إلى الاندماج الجزئي في النظام الإقليمي سياسياً واقتصادياً وأمنياً، ولكن لن تستطيع بعد العدوان على إيران الهيمنة الكاملة على المنطقة، فبالإضافة إلى اللاعب الإيراني يبقى التحالف التركي-المصري-السعودي حجر عثرة في طريق الهيمنة الكاملة.

فهل نحن أمام مرحلة تاريخية توشك فيها البنى الدولية التي نشأت في أعقاب الحقبة الاستعمارية على التآكل أو إعادة التشكل، بما يقود إلى إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط؟

أم أن التفاعلات الراهنة ستؤدي على المدى البعيد إلى إعادة إنتاج النظام الإقليمي ضمن صيغ معدلة تحافظ على الكيانات القائمة ولكن بأدوار وظائف مختلفة؟

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- 1- أنطونيوس، ج. (1987). يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القوميين (ن. الدين الأسد & إ. عباس، ترجمة، ط 8). دار العلم للملايين.
- 2- حرب، أ. الغزالي. (1987). مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي (ط 1). مركز دراسات الوحدة العربية.
- 3- حيدر، ر. (2015). الصناعات الأمنية الإسرائيلية: الوظيفة الإستراتيجية والاقتصادية. في أ. خليفة (إشراف وتحرير)، مختارات من الصحف العبرية (الكتاب الثالث من سلسلة قضايا فلسطينية: استراتيجية - وجهات نظر إسرائيلية). مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- 4- سلامة، غ. (1987). الدولة والمجتمع في المشرق العربي. مركز دراسات الوحدة العربية.
- 5- شفيق، م. (د.ت.). اليمين الإسرائيلي وتحولات الصراع. القدس العربي.
- 6- عاصي، م. إ. (2025). دور مجلس الأمن في حفظ السلام العالمي وحل النزاعات الدولية: حالة أفريقيا والشرق الأوسط (أطروحة دكتوراه، الجامعة الإسلامية).
- 7- علوان، إ. (د.ت.). مشكلات الشرق الأوسط والوطن العربي. منشورات المكتبة العصرية.
- 8- فهمي، إ. (2006). التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط. دار الشروق.
- 9- كاسيسي، أ. (د.ت.). القانون الدولي (ترجمة عربية). دار النشر غير محددة.
- 10- الجوادي، م. (2000). من أجل السلام: معارك التفاوض - مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية. دار الشروق.
- 11- المجذوب، م. (2018). الوسيط في القانون الدولي العام (ط 7). منشورات الحلبي الحقوقية.
- 12- المجذوب، م. (د.ت.). القانون الدولي العام. منشورات الحلبي الحقوقية.
- 13- ماثرن، ر. (1993). تاريخ الدولة العثمانية (ب. السباعي، ترجمة). دار الفكر.
- 14- هيكل، م. ح. (1996). المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل. دار الشروق.
- 15- هيكل، م. ح. (1998). حرب الثلاثين سنة. دار الشروق.
- 16-Said, E. (1995). Peace and its discontents: Gaza-Jericho, 1993-1995. Vintage Books.

ثانياً: المقالات والدوريات والصحف

- 1- عبد الحليم، أ. (2026، 2 كانون الثاني). السابع من أكتوبر يعيد تعريف مفهوم "الأمن القومي" الإسرائيلي. المدن.
- 2- عبد السلام، ع. (2024). الممرات البحرية في قلب الصراع. الأهرام.
- 3- عبد السلام، ع. (2024). العرب والحرب الإقليمية. الأهرام.
- 4- عبد السلام، ع. (2026، 22 شباط). مضيق هرمز في قلب الصراع الدولي. الأهرام.
- 5- عبد السلام، ع. (2026). الولايات المتحدة وأمن الممرات البحرية. الأهرام.
- 6- عطوان، ع. الباري. (2024). الطاقة والحرب القادمة. رأي اليوم.
- 7- عطوان، ع. الباري. (2024). إيران وإدارة الحرب غير المباشرة. رأي اليوم.
- 8- عطوان، ع. الباري. (2024). وحدة الساحات وتحول الصراع. رأي اليوم.
- 9- عطوان، ع. الباري. (2026، 20 شباط). إيران وإسرائيل: من الحرب الضابطة إلى المواجهة المباشرة. رأي اليوم.
- 10- هويدي، ف. (2024). الطاقة كسلاح سياسي. الشروق.
- 11- هويدي، ف. (2024، 5 آذار). مضيق هرمز في معادلة الردع. الشروق.
- 12- رضوان، ا. السيد. (2024). النظام العربي في زمن التحولات. الشرق الأوسط.
- 13- الشرق الأوسط. (2024، 3 آذار). الشرق الأوسط.
- 14- الشرق الأوسط. (2024). الدور الأميركي في إدارة الصراع الإقليمي. الشرق الأوسط.
- 15- الشرق الأوسط. (2026، 25 شباط). واشنطن تشدد الضغوط على إيران عبر الموانئ والعقوبات البحرية. الشرق الأوسط.
- 16- القدس العربي. (2024). تحليل استراتيجي. القدس العربي.
- 17- القدس العربي. (2024، شباط). القدس العربي.
- 18- النهار. (2025). النهار.
- 19- العربي الجديد. (2026). تقرير. العربي الجديد.
- 20- العربي الجديد. (2026، 28 شباط). وساطات إقليمية لاحتواء التصعيد بين طهران وواشنطن. العربي الجديد.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

- 1- جامعة الدول العربية. (2024). بيان جامعة الدول العربية.
- 2- الجزيرة نت. (2025، 31 كانون الثاني). الحروب العربية الإسرائيلية. بقلم محمد عبد السلام، aljazeera.net
- 3- الجزيرة نت. (2026). واشنطن بين الدعم والاحتواء، aljazeera.net
- 4- الجزيرة نت. (2026، 15 شباط). تصاعد المواجهة بين إيران وإسرائيل: هل نحن أمام حرب مفتوحة؟ aljazeera.net
- 5- الشريف، م. (2026). العقيدة الأمنية الإسرائيلية وحروب إسرائيل في العقد الأخير. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. palestine-studies.org
- 6- مركز الجزيرة للدراسات. (2023). إيران والاستراتيجية الإقليمية، studies.aljazeera.net.
- 7- مركز الجزيرة للدراسات. (2023). تحولات الصراع الإقليمي، studies.aljazeera.net.
- 8- (BBC Arabic 2026). مقال باللغة العربية. تاريخ الاطلاع: 21 شباط 2026، bbc.com.

English References

- 1- Financial Times. (2026). Cyber power and Israeli intelligence networks, ft.com.
- 2- Brookings Institution. (2025). The Abraham Accords and regional integration, brookings.edu.
- 3- Mearsheimer, J. J. (2001). The tragedy of great power politics. W.W. Norton & Company.
- 4- Buzan, B., & Waever, O. (2003). Regions and powers: The structure of international security. Cambridge University Press.
- 5- Foreign Affairs. (2025). The U.S.-Israel strategic relationship, foreignaffairs.com.
- 6- The Wall Street Journal. (2026). Israel's expanding role in Middle East security, wsj.com
- 7- The Economist. (2025). Israel and the logic of deterrence, economist.com.